وزارة المالية قطاع لجان الطعن الضريبى القطاع الاول . لجنة ٢

بالجلسة السرية المنافقة بمقر اللجنة بالعنوان /١٥ ش منصور - لاظوغلي - القاهرة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٧

برناسة الاستاذ المستشار/ صلاح مفرح خليل شهاب الدين " برناسة الاستاذ المستشار/ صلاح مفرح خليل شهاب الدين الدولة "

وعضوية كل من :-

الأستاذة/ أمنيه مسيد محمود عبد الجواد الاستاذ / مصطفى كامل مصطفى الانشاصى المحاسب / محمد سعيد محمد عينو المحاسب / فوزى عبد الشافى عبد العزيز

وأمانه سر السيد / مينا حسنى حبيب إبراهيم صدر القرار التالي

في الطعن رقم : ٢٨ لسنة ٢٠٢٣

المقدم من : شركة سيارات عبد المنعم مصطفى أحمد

رأم التسجيل الضريبي : ٣١٩٦٢٨٥٥٣ رقم الملف: ١٧١/٦٢١)٥

العنسوان : ١١ش احمد سعيد - العباسية / القاهرة

الكيان القانوني : شخص اعتباري النشاط : تجارة سيارات

ضد: ملمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة بشان : تقديرات ارباح الاشخاص الاعتبارية وضريبتها

سنوات النزاع: ٢٠١٤/٢٠١٣

الوقسانع

حاصلها حسبما تبين من أوراق النزاع الماثل أمام اللجنة كالاتي:-

ـ بداية النشاط ٢٠١٠/١١/١٠ ريمت المحاسبة حتى عام ٢٠١٢عن وعاء ارباح اشخاص اعتباريه ٥٩٠١٠٥٥ (غيرنهائي)

- الاقرارات الضريبية : قدمت بياناتها كالتالى

4.16	7.17	24 .39
1197.701	19.1440	10 231 can a fi
11VotAt4	17147.0	صافی ایرادات النشاط
1047	AV.74	كلفة الحصول على الايراد
74144	YYANA	اجمالي المصروفات
AYEFE	34651	صافى ربح محاسين لرعاء الخاضع للضريب

- الخصم والتحصيل من المذع : بياناتها من واقع الحاسب الالي كالقالي

4.16	7.17	السان
TYTANTA	YAYPAA.	اجمالي التعاملات
14	1FVIA	ضريبة منبع
- 18/ 3	الحاسب الإلى كالتالي المالية المالية	صريبة المبيعات: بياناتها من وأقع

· Manage

7.17	مييعات المسلع
Y.15 95155.	مبيعات خدمات
11977707	
11111	
	11

- الجمارك : لايوجد بيانات
- الاخطارات : تم ارسال نموذج ٣٢ فحص بتاريخ ٢٠١٩/١/٦ ، ونموذج ٢١ فحص بتاريخ ٢٠١٩/١/١٣ ، ولم تستجب
 - أسس المحاسبة والتقدير:
 - المقارنه بين ايرادات الاقرارات بضريبة الدخل واقرارات ضريبة المبيعات ، والمحاسبة عن ابهما اكبر.
 - اعتماد ٣٥ % من التكاليف ، و٣٥ % من المصروفات العمومية بدون الهلاكات او مخصصات

وعليه كانت المحاسبة كالتالي

		البيالة
	7.17	صافي ايرادات النشاط
7.15	11.1770	يخصم ٣٥% من تكلفة الدعسول على
1147.70A	71119.7	1
2112111		يخصم ٣٥% من المصروفات الصومية
77771	Y.4AY	المراجع المحاصية المراجع المراجع
VY4766.	15 Y . 1 E/Y .	- تم الاخطار بنماذج ٩ اضريبة عن السنوات ١٣

- ـ تم الاخطار بنماذج ٩ أضريبة عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٣ وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٩.
 - تم نظر الطعن من خلال الجنة الداخلية المتخصصة وبجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٠ اصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع احاله النزاع الي لجان الطعن الضريبي.
- برقم ١٣٦ ٢بتاريخ ٢٠٢/٢/٦ ورد النزاع الى قطاع لجان الطعن المشكله بالقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وقيد يسجل الطعون تحت رقم ٧٨ واخطر الطاعن باول جلسة بتاريخ٢٠٢٣/٦/٤، ويجلستها حضر ممثل الشركة وطلب اجلا للاطلاع وتقديم الدفاع ، لذلك قررت اللجنة حجز الطعن للقرار بجلسة ١٨/٧ ٢٣٠ ٢مع اعطاء مهله لتقديم الدفاع ، وقد تم تقديمه خلال تلك

بعد ان استعرضت اللجنة الوقائع على النحو المنقدم وبعد المداولة القانونية فإن:

من الناحية الشكلية : حيث أن الطعن قد استوفي الشروط القانونية لقبوله، فهو مقبول شكلا .

من الناحية الموضوعية: سائم تناول اوجه النزاع من واقع ما تقدم به الدفاع على النحو التالي

المأمورية : كما سبق سرده بالوقائع.

الدفاع: مطالبا بالاتي

- اعتماد المبيعات والتكاليف والمصروفات طبقا للاقرار الضريبي حيث ثم اعتماده من واقع فحص ضريبة المبيعات.
 - وارفق : صور من تقريري فحص ضريبة المبيعات عن ٢٠٢١/٢٠١١
 - صورة اقر أرات ضريبة المبيعات عن ٢٠١٤/٢٠١٣
 - القوائم الماليه وتحليل للمشاريات والمبيعات عن ٢٠١٤/٢٠١٣



اللجنية

بعد الاطلاع على أوراق النزاع وحيثيات المأموريه في اجراء المحاسبة التقديريه وما تقدم به دفاع الطاعن من عرض

- بالنسبة لمطلب الدفاع اعتماد المبيعات والتكاليف والمصروفات طبقا للاقرار المضريبي

ان المأموريه قامت باجراء المحاسبة التقديرية طبقا لاحكام م ٩٠ من ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته نظرا لعدم تقديم الطاعن

حيث نصت الماده على " للمصلحة أن تعدل الربط من واقع البيانات الواردة بالإقرار والمستندات المؤيدة له. كما يكون للمصلحة إجراء ربط تقديرى للضريبة من واقع أية بيانات متاحة في حالة عدم تقديم الممول الإقراره الضريبي أو

فما كان من المأموريه إلا أن اعتمد المبيعات بمايتفق بما هو مدرج بالاقرارات الضريبية وهذا ما يطلبه الدفاع فلامجال

- بالنسبة للتكاليف والممصروفات : فإن ما تقدم به الدفاع أن المشتريات قد سبق التعرض لها من واقع فحص ضريبة المبيعات ، فأن من الثابت أن تكاليف المبيعات ليس جميعها مشتريات تظهرها القوائم الماليه ، وكذلك المصروفات تتعدد بنودها ، فيعتبر طلب الدفاع بشأن أعتددها بقيمتها المدرجة بالاقرار الضريبي والقوائم المالية دون تقديم المستندات المؤيده لها لايعدو

إلا أن اللجنة قد استبان لها أن ما أقرته المأموريه يمثل ٣٥% من التكاليف والمصروفات (بعد خصم الاهلاك المحاسبي) لاتتناسب مع طبيعه النشاط و الثابت من واقع تقرير فحص ضريبة المبيعات المبيعات عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١١ انه تجارة

وعليه فحسما للنزاع وفي حسره ما استقر عليه رأى اللجنة فقد قررت تعديل وعاء ارباح الاشخاص الاعتباريه عن السنوات

- تأييد المأموريه في اعتماد المبيعات من واقع الاقرار المضريبي عن سنوات النزاع

و معبريه عن السنوات	المناسق المبيعات من واقع الاقرار المناس
، سئوات النزاع . 	البيات المنابعات من واقع الاقرار الضريبي ع
- 11	14.9770
1117.701	فيما يخص عام ٢٠١٣

وتري اللجنة وفقا لاحكام الماءة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٥٠٢٣/٦/١ والذي

اتربط الضيرانب غير النهالات المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون على المنشأت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه وفقًا لأحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من قانون تنمية المشسروعات المتوسيطة والمستغيرة ومتناهية المستوي عسره مديين جيد وها وحدم المسين ، و . س سون سي المستوي عسره مديين جيد وها لا يقل عن قيمة الضرائب التي وردت في الإقرارات الضريبية لهذه المستويدية المناه على المستويدية المناه المستويدية المناه على المستويدية المناه المنشات والشركات ، رذاك دون الإخلال بحق الممول في أن يختار أن بحاسب من الصريبة على الدخل المشار إليه " فيسريبيا وفقا للاحكام المقررة بقانون

وفي ضوء ما تواتر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا بشأن تفسير نصوص المواد ارقام ٨٢ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ ١ و ١٢١ و ١٢٢ من آغادون الصريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أن المشرع الزم كل معول أن ، الى مامورية الضرائب المختصة اقرارا ضريبيا سنويا مصحوبا بالمستندات المؤيدة له ويكون الاقرار الضريبي بذاته

طا للضريبة والزاما بادائها في الموعد القانوني وفي اطار تعادل الحقوق بين الممول والمصلحة رخص المشرع للمصلحة يل الربط من واقع البيانات الواردة بالاقرار والمستندات المؤيدة له كما ان للمصلحة اجراء ربط تقديري للضريبة من واقع ، بيانات مناحة في حالة عدم تقديم الممول الاقرار المضريبي أو تقديم اقرارا غير مؤيد بالمستندات والبيانات.

موجب نص المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ فقد ادخل المشرع تعديلا بالنسبة لربط الضربية على المنشآت الشركات التي لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه بالشروط الواردة بنص المادة.

مؤدي ما تقدم انه اضحي محاسبة المنشأت والشركات المحددة حصر ا بالمادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ طبقا لإحكام مادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ هو وحده دون غيره الواجب التطبيق بشأن حساب الضريبة على هذه لمنشآت والشركات وبالضوابط المشار البها وذلك صدعا لما تواتر عليه قضاء المحمكة الإدارية العليا وقضاء النقض بشان حديد النطاق الزمني لتطبيق القانون حيث قررت ان القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تقع تحت سلطانه ، اي بي المدة ما بين تاريخ العمل به والغانه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ويسري القانون باثره المباشر على الوقائع والمراكز

وقد ثواتر قضاء المحكمة الادارية العليا وقضاء النقض علي ان الاصل في النصوص التشريعية هو الا تحمل على غير مقاصدها والا تفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها أو بما يأول الي الالتواء بها عن سياقها أو يعتبر تشويها لها بفصلها عن موضوعها أو بمجاوزتها الاغراض المقصوده منها أذ أن المعاني التي تدل عليها هذه النصوص والتي ينبغي الوقوف عليها تلك التي تعتبر كاشفة عما قصده المشرع منها مبينة حتيقة وجهته وغاينه من ايرادها.

ونزولا على ما تقدم وصدعا له فانه يتعين الالتزام بصريح عبارات المادة الثالثة المشار اليها وذلك بحساب الضريبة المستحقة علي المنشأت والشركات الني لايتجاوز رقم اعمالها السنوي عشرة ملابين جنيه طبقا لنص المادتين ٩٣ و٩٤ من القانون

وبناء عليه يتم الفصل في كانة الطعون المقامة امام لجان الطعن الضريبي من المنشأت والشركات التي لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي عشرة ملابيين جنيه طدِمًا لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والتي يحدد الضريبة كالقالي

حجم الاعمال (ابرادات أو مبيعات)
اقل من ۱۵۰ الف جنيه من ۲۵۰ الف جنيه واقل من ۵۰۰ الف جنيه
من ٥٠٠ الف جذريه واقل من مليون جنيه
من مليون جنيه والآل من ٢ مليون جنيه
من ۲ ملیون چنیه واقل من ۳ ملیون چنیه
من ٣ مليون جنربه إلى ١٠ مليون جنيه

وحيث أن النزاع المنظورفيما بخص عام ٢٠١٣ يعتوفي شروط تطبيق الماد تناثيا في الميا باعتبار أن الضريبة غير مستحقة في تاريخ اعمال هذا القانون ورقم اعمال الاقرار دون العشرة والمستحقة في تاريخ اعمال هذا الناص فيها الزامي وواجب التطبيق على كل الحالات المستوفية هذه الشروط في ٢٠٢٣/٦/١٦ والمناسس التكام التاني ٣٠ اسنة ٢٠٢٣ فلا يسع اللجنة الا الالتزام بصريح النص تنفيذا للهدف من هذا التشريع.

- تاسيسا على ما تقدم وبانزال احكام الماده الثالثة من قانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ واعتماد ابرادات النشاط للطاعن عن عام ٢٠١٣

ورسات الله	المام المامي	
	و الم	اجمالي الادادا
4.17	ت المعتمده كرقم اعمال	سعر الضرية
44.4470		المعاد المناج المناج
%1	نَا لَقَانُونَ ٢٠ لَسِنَةُ ٢٠ ٢٠	المستسلالية طب
- 4 4 Y	1. 17 4	

وفيما يخص عام ٢٠١٤

قررت اللجنة

- اعتماد نسبة صنافى ربح بمعدل ٥% ليكون المتمم لها مقابل جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لمزاولة النشاط . ـ تأسيسا على ما تقدم قررت اللجنة تعديل وعاء ارباح الاشخاص الاعتبار

والمحالين المرامة لمزاو	معديل وعاء ارباء الاشفاء الاست
ليه عن عاد ١٠١٤ ٢٠١٤	البيان وعاء ارباح الاشخاص الاعتبار البيان البيان الماء
Y . 1 \$	صنافي ايرادات النشاط
1197.704	سسب نفيغه صداة السسب
9/00	وعاء ارباح الاشخاص الاعتباريه
۸۱۵۲۹۰ جنیه	50 5 .41 44 9000
F161171	ريه في تطبيق احكام موادة. ١٩١٠

مع احقيه المأموريه في تطبيق احكام مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الوارده بنماذج ١٩ض متى توافرت شروطها، وتقرر النجنة أحقية المأمورية في اعاده احتساب الضريبة حال وجود أي بيانات متوافره لديها.

- قررت اللجنة /قبول الطون شكلا.

- وفي الموضوع/ طبقا لما جاء بأسباب وحيثيات القرار

اولاً: عام ٢٠١٣ اعتماد الايرادات كالاقرار وتكون الضريبة المستحقة عنها بقيمة ٩٩٠٩٢ جنيه (تسعه وتسعون الف

ثانيا: تعديل وعاء ارباح الاشخاص الاعتباريه عن عام ٢٠١٤ ليكون٥٩٦٥١٨ جنيه (خمسمائه سنه وتسعون الف وخمسمائه وثمانيه عشر جنيها)والضريبة المستحقة عنها ١٤٩١٢٩ جنيه (مانه وتسعه واربعون ألف ومانه وتسعه

مع احقيه المأموريه في تطبيق مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الوارده بنماذج ١٩ض متى توافرت

- احقية المأمورية في اعاده احتساب الضريبة المستحقة طبقا لما جاء بأسباب وحيثيات القرار.

- وعلى امانه السر اعلان طرفي التراع بنسخة من هذا القرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول.

امین السر

